

اقتصاد

فوق الطاولة

قرفساء عند باب المنذب

علي محمود هاشم

حسناً فعلت السعودية بالكشف -قهرياً- عن الأسباب الحقيقية لحربها على اليمن، فذهابها لاعتبار أن ما استهدفته القوات الشعبية اليمنية عند مضيق باب المنذب هو ناقلة نفط «الدمام»، لا بارجة «الدمام»، هو «خرق للقوانين الدولية التي تنص على حرية حركة الملاحة في الممرات المائية الدولية» يعكس فعوى الحرب على جارتها الأقرب، ليس خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وإنما على مدى النصف الثاني من القرن الماضي.

منتصف الشهر الجاري، اتفق الرئيسان الروسي والأميركي في هلسنكي على تقاسم أسواق الطاقة حول العالم، يوم واحد فقط كان كافياً لتكسير أرجل الاتفاق بعصي المال والدبلوماسية في الغرب!

يجدر التساؤل بالفعل عن تلك الجهة التي تستطيع أن تترغ قرار رئيسي بولتين عظيمين خلال هذه المدة القياسية، واستطرادا، الحيثية السعودية في هذه الاصطفافات وسعيها لمعاوية أوروبا في أعضائها الطاقوية الحساسة، بعدما أقتعت الرئيس الأميركي بالهدوء إزاء تدفق الإمدادات الغازية الروسية غرباً!.

في خلفيات القرفساء السعودي على سفوح جبال «السروات» الممتدة من القلمون السوري إلى ميناء الحديدية جنوب الجزيرة العربية، وممارستها النخب البدوي وفق المبدأ الشامي «ضربني وبكى»، إنما يعكس الهزيمة الكراء التي يمني بها الحلم البريطاني باستمرار السيطرة على الممرات المائية العالمية.

باب المنذب الذي يمر ٨٪ من تجارة النفط العالمي، هو المعبر الطبيعي العالمي الرابع من حيث القدرة على تمرير تجارة النفط العالمية، خلفاً له «لما» الذي تخلخت سيطرة حكومة التاج البريطاني عليه شرق آسيا بصعود الصين والحضور الأميركي المباشر هناك، وهرمز الذي انتزعت الثورة الإيرانية سواحل الشمالية من أيديها، ورأس الرجاء الصالح الذي يمتد إلى فضاء «بريكس+» المتغلغل في القارة السوداء، يمثل خيار حياة أو موت لتلك التاج وتبرعاته للحاسية القائمة في المنطقة، وخاصة بعدما فشلت بالاستحواذ على تراب الصحراء السورية كبديل لمياه باب المنذب، ولما هزم قناة السويس أيضاً.

رؤية البارجة الحربية كناقلة عملاقة تابعة لشركة «البحري» السعودية، لربما سراب سببته موع التماسيح «المتألثة» على خدي المملكة الراهية بتجاهها النحاسي، وهي مشهودة قسرية تعود جذورها إلى آذار ٢٠١٥، وتحديدا ساعة إعلان مؤسسة «إسرائيل» الأمنية، التاج البريطاني النحاسي الآخر، مستتفة الحرب السعودية على اليمن به ١٥ يوماً إبان استعادة القوات اليمنية ميناء الحديدية أن: «سواحل اليمن أصبحت سواحل دولة معادية».

النخب السعودي المتجدد يعكس تجدد الهزيمة البشعة التي منيت بها بريطانيا على امتداد جبال «السروات» المستطقية على جانبي الفائق السوري الممتد من بلاد الشام وحتى بحر عدن، إلا أن جديده يتعلق بالقدرة على المناهضة السريعة لاتفاق هلسنكي من قبل نظام كاسعودية، قضى عامه الأخيرين بتبديد الانطباع المناسب أمام الرئيس الروسي، والرئيس الأميركي وزوجته، وبالتفتيش عن آلية لإدراج شركة «أرامكو» في البورصات دون تسبب إفساحاتها المطلوبة بافتتاح مائة هذه الشركة «الأميركية» السعودية». هذا الواقع، يثير التساؤل بالفعل عن يقف خلف السعودية في مناهضة قرار

الرئيسيين!.

ثمة ترابط عضوي بين مجريات اليوم التالي لقمة هلسنكي وصولاً إلى الزوبعة السعودية حول نواقل النفط، وبين ما تخللها من تجدد إقامة المتاريس ضد الغاز الروسي على تخوم دول أوروبا الشرقية.

تبدو بريطانيا كمن يقاوم المضي عميقاً في الرمال المتحركة، فبالرغم من تجاوب مصالحيها مع الإيحاء بالتهديد المحرم لتجارة الطاقة العالمية عقب صمود القوات اليمنية في ميناء الحديدية، فإن اللعب في هذه المنطقة ذات الحساسية البالغة، سيدفع بقية أوروبا لمزيد من الإدمان على الغاز الروسي، لربما وقع الأمر الذي يفسره الارتفاع المضطرب لأسعار الغاز الأسبوع الأخير فيما اتخذ النفط محتجيات معاكسة.

أما الصين، التي يعاني الغرب ثلصها السلس من جميع المحاولات الحثيئة لمحاصرتها، فلن تتأثر، بل بالعكس، فلربما يسوق التضييق القهري على تجارة الطاقة نحو الأسواق الأوروبية، انتعاشاً متزايداً لأسواق آسيا خلال مرحلة حرجة من الحرب الاقتصادية العالمية الناشئة.

فيما الولايات المتحدة، المتنازعة الولاء بين أجنحة نظامها العميق، ومع التصاعد المحتمل في أسعار النفط بما لا يقل عن ١٥ دولاراً إذا نجحت الضغوطات السعودية «البريطانية» في باب المنذب، فستشهد هي الأخرى انتعاشاً لكارتيل النفط من «إكسون موبيل» إلى «شل» و«شيفرون» ممن يناصرون التصالح مع الغاز الروسي، ويقفون اليوم عثرة كأداء أمام تغيير اتفاق هلسنكي على أيدي الجناح الآخر الذي استعاد أول أسس لغة التنوع على السيلين الروسيين الشمالي والتركي، مهدداً باتخاذ «الوسائل الدبلوماسية لضمان الأمن في قطاع الطاقة عن طريق تنوع الممرات والمصادر والصادرات»، «قبل أن يتوعد الشركات التي تخترط بمشاريع أنابيب الغاز الروسية».

الكبتانية «المككية» السعودية ما فتئت تتقلل من مضيق هرمز، فالقلمون السوري شمال جبال السروات، لتجلس اليوم القرفساء فوق هضابها الجنوبية المظلة على باب المنذب.

ثمة مناطق أخرى على لائحة الانتظار، طالما أن بريطانيا لا زالت أسيرة الأحلام البائسة.

وصفة «مداد» الصادمة لإخراج الاقتصاد من المحنة الراهنة؛

تغيير النقد السوري وبرنامج تحرير اقتصادي وخصخصة واسع النطاق



تخفيض الفائدة على الودائع الادخارية وتنشيط دوران النقد

سنوات الحرب وقبيلها، أما وقد استعادت الدولة سلطتها على معظم أراضي الجمهورية العربية السورية، فقد بات لزاماً على الدولة، التوجه بقوة نحو حسم الخيارات المتعلقة بهوية الدولة الاقتصادية، ما يعني ضرورة التوجه نحو تنفيذ حزمة إجراءات إصلاحية صامدة وقوية، تتجاوز حدود فكرة الإصلاح الإداري هو المدخل الصحيح لمكافحة الفساد، وهو المدخل للإصلاح الاقتصادي، وبالتالي المدخل لبناء سورية الحديثة.

الاقتصادي، وبالتالي المدخل لبناء سورية الحديثة. كانت عقبة وصلت إلى جدار مسدود، إضافة إلى إطلاق برنامج تحرير اقتصادي وخصخصة واسعة مركبة، تقتضي من الناحية الموضوعية السير بمسارات متلازمة سياسية واقتصادية واجتماعية، تبدأ من إصلاح المرجعيات الأطر التي تضطلع بدور مركزي في صنع القرار ورسم السياسة العامة للدولة في مختلف مجالات الحياة.

ومن التدابير أيضاً التخلي عن بعض الخيارات التي راعت عليها الدولة السورية سابقاً في إدارة الشأن العام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والإقرار بأنها كانت عقبة وصلت إلى جدار مسدود، إضافة إلى إطلاق برنامج تحرير اقتصادي وخصخصة واسعة النطاق، في جميع القطاعات، بطال مختلف الشركات

المؤسسات التي لا يمكنها العمل بمعايير الحوكمة ونظم التشغيل والأداء العالمية، وهذا يتطلب تقييم جدواها الاقتصادية والمالية، ومن ثم تصنيها ضمن ثلاث زمر هي: (يمكن أن تستمر لأنها ذات جدوى، لا يمكن أن تستمر من دون مساعدة ودعم تمويلي، لا يمكن أن تستمر لأنها خسرة وأخرج السياق)، وعليه يتم الإبقاء على المؤسسات والشركات الاقتصادية

الإنتاجية والخدمية، التي لها جدوى اقتصادية ومالية فقط، يستثنى من ذلك قطاعات الترفيه والتعليم العالي والصحة في سورية، لأن نشاط القطاعات المذكورة، يرتبط بحقوق تنمية إنسانية أساسية لشرائح ومكونات اجتماعية غير متمكنة من الناحية المالية والاقتصادية.

إضافة إلى إعادة النظر بواقع قطاع نظام الضمان والرعاية الاجتماعية والتأمين في سورية، وتحويله إلى قطاع حقيقي عن طريق حوكمته، وإخضاعه لمعايير الجودة والاعتماد الدولية، وإخضاع مؤسسات القطاع الخاص والأنشطة التي يقوم بها، والأنظمة المرعية التي تضبط إيقاع عمل مؤسسات وشركات وفعاليات القطاع الخاص، وإجراء إصلاح نوعي جريء للنظام الضريبي، يتناوله في العمق ويساعد في تغيير مضمونه من نظام جبائية للأموال إلى نظام ضريبي توزيعي وتنموي، محكوم بغايات وأهداف الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومنع الصلاحيات الكافية لمجلس النقد والتسليف، والتأكد على أهمية استقلالية المصرف المركزي، وامتلاكه الهامش والمرنة الكافية في تنفيذ السياسات التي تتسجم مع طبيعة المهام والأهداف، وتفكيك بنية الاحتكار، وخلق بيئة اقتصادية تنافسية حقيقية، تساعد في تحقيق الإنصاف، ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

ومن التدابير أيضاً تنشيط حركة دوران النقد، وهذا يتطلب تنشيط عملية التبادل عن طريق تسهيل المبادلات، والحد من العقبات البيروقراطية، وضمان هامش ربح أو عائد، يحفز على الاستثمار والتوظيف، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذه خطة يمكن أن تقلل من حجم العرض النقدي المطلوب لتنشيط الاقتصاد السوري.

إضافة إلى تخفيض سعر الفائدة على الودائع الادخارية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي السائل وشبه السائل، مما سيسهم في تحريك عجلة الإنفاق الاستهلاكي الذي يعد أحد أهم المكونات التحفيزية على مستوى الطلب الكلي، التي يمكن الرهان عليها لزيادة معدل دوران النقد هذا من جانب، كما يسهم في تخفيض تكلفة رأس المال، ما يحفز على الاستثمار من جانب آخر.

ومن التدابير أيضاً التوجه نحو تنفيذ سياسة اقتصادية نقدية توسعية، لكن بخطوات وبجراعات تجريبية صغيرة، ونسب محدودة جداً، لأن السوق يمكن أن تنطوي على عناصر مفاجئة، غير مأخوذة بالحسبان، بسبب حالة الملبسات والغموض التي تحيط بالإتفاق انخفاض العرض النقدي، وهذه يمكن أن يساعد في تحريك الطلب الكلي، الذي سيكون له أثر تحفيزي لجهة ما يتعلق بتقصير الدورة النقدية، وبالتالي تنشيط الاقتصاد وتحفيز الإنتاج، وتحفيز ثقة الناس بالنظام المصرفي ونواياه الحقيقية، وذلك من خلال تعزيز مناخ الشفافية والوضوح والنزاهة، وتظهر الأجهزة المصرفية من العناصر الفاسدة وضعاف النفوس ونفوذ جماعات الضغط والمصالح.

مدخل مؤسساتي

أدرج الباحث هذا المدخل في نطاق إعادة الهيكلة الكلية للاقتصاد، وليس من اختصاص الإدارة النقدية، ولا المالية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير النوعية، التي تضع إدارات مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها الإدارة النقدية والمالية في المسار الصحيح، وتساعد في الوقت ذاته أيضاً، على تأمين مصادر تمويل ترفد الخزينة العامة للدولة السورية بموارد مالية كبيرة، تساعد في تحفيز الاقتصاد (حقيقية) كبرى على أجهزة الفساد والفاستدين، ورجال المافيا الاقتصادية، وتفكيك بناها واستئصال جذورها، وذلك بواسطة خطة استراتيجية، تنطلق من رفع الغطاء، وكشف الحقائق، والوقائع المرتبطة بمبلغات الفساد الكبرى، في قطاعات النفط والغاز والتعليم والمالية والجمارك والاقتصاد ومختلف القطاعات، والإطاحة بمرورها والشبكات المرتبطة بها، ومحاكمتهم بصورة علنية، ومصادرة أموالهم عن طريق وقائع جلسات علنية، تحت أضواء الكاميرات والفضائيات، بصورة يمكن أن تساعد في ترميم وتصلب جسر العلاقة المهتز بين المواطن والدولة، جراء الفوضى وغياب المحاسبة طوال

طوال السنوات (٢٠١٢-٢٠١٦).

إلا أن استمرار التراجع في حجم العرض النقدي الحقيقي في عام ٢٠١٧، والنصف الأول من عام ٢٠١٨، يطرح بدوره الكثير من علامات الاستفهام الكبرى، حول وضع السوق، ومصير السيولة النقدية من قبيل: أين ذهبت السيولة وكيف؟ ماذا جفت السوق بهذه السرعة والحدة، رغم الاستقرار النسبي والهدوء، الذي تحقق في المستوى العام للأسعار (بإل انخفاض أحياناً)؟ ما الحكمة في ذلك؟ هل ازاد حجم الاحتياطي من القطع الأجنبي؟ من الذي اشترى؟ ومن اشترى؟ ومن الذي باع، ولماذا؟ كيف يمكن استعادة تلك الأموال، لتدخل في دورة النشاط الاقتصادي من جديد؟ تساؤلات كبيرة ومهمة، والإجابات عنها تخرج في نطاق المهمة الكبرى، والمسؤولية التاريخية للإدارة النقدية والمالية، ومن ثم في صميم نشاطها ومهامها وعلى رأسها البنك المركزي؟

في إطار الرؤية البديلة لإخراج الاقتصاد السوري من المحنة الراهنة، سواء أكان ذلك من جهة ما يتعلق بتأمين الموارد المالية، وخلق مصادر التمويل، أم من جهة ما يتعلق بتحويل خطة إنعاش للاقتصاد السوري، تؤس لاستقرار سياسي واقتصادي، يعتقد أنه يمكن العمل على مستوى مدخلين: اقتصادي تقني، وآخر سياسي عام.

مدخل اقتصادي مصري

يعد هذا المدخل تفصيلي -بحسب الباحث-، ويندرج حصرياً في نطاق مهام واختصاص الإدارة النقدية، لكنه يتكامل بقوة مع عناصر المدخل العام، ويتضمن هذا المدخل مجموعة من التدابير والإجراءات النقدية العاجلة، التي يمكن أن تساعد في تصميم خطة إنعاش وإنقاذ حقيقية للاقتصاد السوري منها تغيير النقد السوري، وهي خطوة قد تبدو صامدة، وغير مقبولة للوهلة الأولى، ومستهدجة من البعض، ونذكر بأن هذا المقترح سواجها هجوماً عنيفاً من قبل جهات متعددة أبرزها من يدخرون ويمسكون بكميات كبيرة من النقد السوري، لكننا في جميع الأحوال نعتقد بأنها خطوة نوعية، تساعد إلى حد كبير في إفرغ الأقبية والمستودعات من مئات المليارات من الليرات السورية، التي خرجت من سوق التداول لأسباب كثيرة، والتي ستترتب عليها تداعيات ومنعكسات خطيرة في لحظة ما، تتوقف على طريقة التوظيف، ويقضي من المفيد الإشارة إلى أن تكاليف التغيير أقل بكثير من تكاليف عدم التغيير.

إضافة إلى إعداد خطة تمويل وسياسة إقراض مرتبطة بغايات محددة، تركز بصورة جوهرية على عملية تحفيز الإنتاج، الذي يغذي العرض الكلي، ما سيؤدي بدوره إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقليل مدى الحاجة للنقد، تأسيساً على النظرية التي تقول إن العرض يخلق أو ينتج الطلب، وهذا يتطلب وجود خطة حكومية متكاملة، لتفكيك بنية الاحتكار المنحكم بالسوق السورية.

المحور الاقتصادي

«يكاد يجمع معظم الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين، على أنه لا يوجد في سورية سياسة نقدية واضحة المعالم والغايات، كما لا يلاحظ وجود دور فاعل ومؤثر لمصرف سورية المركزي، يتسجم مع طبيعة المهام والأهداف التي تشكل الإطار العام لدور المصرف، والوظائف والغايات التي تأسس عليها ولأجلها، وأن جهد القائمين على إدارة الشؤون النقدية كان قد انصب طوال السنوات الماضية على هدف مركزي شبه وحيد، يتلخص بكيفية تثبيت سعر الصرف، وضبط إيقاع تحركاته، ضمن حدود معينة، مستهدفة من قبل الدولة السورية، وكان سعر الصرف هو البداية والنهاية».

بهذه العبارات استهل الباحث الاقتصادي الدكتور مدين علي دراسته التي نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» مساء أمس بعنوان «مخن الاقتصاد السوري: بين محدودية أداء الإدارة النقدية والمالية ومآزق التمويل البديل»، طالباً بتدابير وإجراءات على المستوى الاقتصادي لتجاوز محدودية التمويل، وذلك انطلاقاً من الحاجة الماسة لاستراتيجية اقتصادية كبرى، تنطلق من حزمة متكاملة من البرامج والسياسات النوعية، بما في ذلك السياسة النقدية، وذلك بغية تنفيذ خطة إنعاش استراتيجية، يمكن أن تساعد في تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد السوري، نحو تأسيس قاعدة صلبة، تساعد في توطيد دعائم الانتقال السلس والعبور الآمن والسليم، إلى رحاب اقتصاد صلب ومتين، يمتلك مقومات الاستدامة في النمو والتنمية، ولديه القدرة على استيعاب مفاعيل الدمار والخراب للحرب الجائرة التي شنت على سورية وهضم تبعاتها.

ركود وتقود

رأى الباحث أن مشكلة الركود العميق الذي يعيشه الاقتصاد السوري، لا ترتبط كما نرى بأسباب الندرة على مستوى العرض النقدي، بمعنى أنها ليست نتيجة لنمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتجاوز معدل النمو في حجم الكتلة النقدية، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي السوري طوال سنوات (٢٠١٠-٢٠١٦) من (٦٠.٢) مليار دولار إلى (٢٦.٤) مليار دولار، أي إنه تراجع بمقدار (٥٦.١٤) بالمائة) وذلك بحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، في الوقت الذي استمرت فيه الكتلة النقدية تنمو بصورة مستمرة ومتواصلة (بحسب بعض التقديرات) بمعدل يتراوح بين (١٩- ٣٣) بالمائة

في أول تصريح صحفي له.. مدير عام «التجاري» الجديد لـ«الوطن»؛

المرحلة القادمة تحتاج إلى حراك مصرفي واسع

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري الجديد علي يوسف لـ«الوطن» أنه يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويتناغم مع سياسة الحكومة في توفير التمويل اللازم للشروعات الاقتصادية والإنتاجية، خاصة أن المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار تحتاج لحراك ونشاط مصرفي واسع، إضافة إلى منح ملف القروض المتعثرة أولوية والتعاوى معه بشكل متوازن وبما يضمن حقوق المصرف وأصحاب القروض المتعثرة، عبر التسويات التي تضمن ذلك

والعمل على توظيف التحصيلات في أنشطة المصرف وفي أول تصريح صحفي له بعد تسلمه أمس إدارة المصرف بين يوسف أنه سيعمل على الاستمرار في تطوير نظم العمل لدى المصرف وتحديث الآليات وبرامج العمل بما يسمح في زيادة مساحة وجوده والخدمات التي يقدمها المصرف، والعمل على زيادة تأهيل الكوادر العاملة لدى المصرف وترميم النقص الحاصل عبر برامج التدريب والتأهيل، وزيادة مهارات العمل مع العلم أن أن الدكتور علي يوسف جاء بدلاً عن المدير العام السابق فراس سلمان الذي شغل إدارة المصرف منذ العام ٢٠١٤، وقد شغل العديد من المهام منها رئيس مجلس

إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ونائب رئيس مجلس مفوضية هيئة الأوراق المالية وعضو المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء، إضافة لعمله في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق. وأشار إلى أن قيمة التسهيلات الائتمانية التي منحها المصرف التجاري السوري تجاوزت ٦٦٦ مليار ليرة سورية حتى نهاية حزيران الماضي، بزيادة نحو ١٧ بالمائة عن إجمالي التسهيلات في النصف الأول من العام الماضي، والتي سجلت حينها ٥٥٤ مليار ليرة، وإجمالي الودائع بالليرات السورية سجل نحو ٩٣٤ مليار ليرة، بزيادة ٢٩ بالمائة على إجمالي ودايع النصف الأول في العام الماضي.

